

المشكلات البيئية المعاصرة والسبل التهريرية للحد منها

عمرو عزت عبدالسلام^(١) - فيصل زكى عبد الواحد^(٢) - نبيل محمود حسن^(٣) -
محمد علي الخطيب^(٤)

(١) طالب دراسات عليا، كلية الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس (٢) كلية الحقوق
جامعة عين شمس (٣) أكاديمية الشرطة (٤) المركز القومي للبحوث

المستخلص

تتنوع المشكلات البيئية بتنوع مصادرها، وتبذل الدولة أقصى جهد لحماية البيئة من مجتمع إلى آخر، وهذا استنادًا إلى ظروف الطبيعة وحجم واختلاف الموارد الموجودة وأيضًا كثافة السكان وتنوع التنمية الاقتصادية والنظم الاجتماعية. وقد تفاقمت تلك المشكلات في مختلف المجتمعات نتيجة لاعتمادها على وسائل تنمية سريعة، والتي تؤدي بدورها إلى الاستغلال الشديد للموارد البيئية مستخدمة التقنيات الحديثة في كثير من الأوقات والتي لا تكون مناسبة للظروف البيئية. كما أن سياسة توفير الخدمة المطلوبة لا تتكافأ مع المجتمع الحضري والريفي ومعطيات ما يوجد فيه ما يساهم ذلك في زيادة معدلات التدهور البيئي ومن ثم المشكلات البيئية.

فقد استخدم الباحثون في إعداد الجزء التطبيقي من هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لعينة مكونة من (١٠٠ فرد) من العاملين بجهاز شؤون البيئة بمحافظة القاهرة وتم توزيع استمارة استبيان للعينة محل الدراسة وتقديم بعض الشروح من طرف الباحثون. وتوصلت الدراسة الى النتيجة التالية: هناك الكثير من مشكلات البيئة المعاصرة، والعديد من هذه المشكلات التي تتنوع وتختلف في طبيعتها، تضر بالبيئة وتضر بالإنسان في نفس الوقت، ومن ضمن هذه المشكلات ما يتعلق بعناصر البيئة المختلفة مثل تلوث الهواء فهو أحد المشكلات الكبرى التي تجعل الجو ملوثًا بالغازات السامة والضارة والخانقة، نظرًا لتزايد النشاط الصناعي والزراعي الذي يؤدي إلى الإخلال بالنظام البيئي وذلك بسبب ضعف التشريعات والقوانين بصدد هذه المشكلة ومن أهم التوصيات تفعيل وتطوير قوانين حماية البيئة بحيث تتضمن عقوبات صارمة ضد كل من يساهم أو يشارك في تلويث البيئة، ووضع ضوابط "بيئية" للنشاط الاقتصادي وعمليات التصنيع.

103 المجلد الحادي والخمسون، العدد الخامس، الجزء الثالث، مايو ٢٠٢٢

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

المقدمة

مع بداية القرن العشرين أصبحت مشكلة التلوّث البيئي مشكلة عالمية يعاني منها أغلب دول العالم وعلى رأسهم الدول العربية، ومن أبرز مخاطر هذه الظاهرة أنها تتسبب في انتشار الأمراض وتحدث اختلال في النظام البيئي وما يتعبه من تغيّر المناخ وانتشار ظاهرة التصحّر والاحتباس الحراري ولذلك وضعت المنظمات المعنية بالبيئة مجموعة من الحلول التي تحدّ من انتشار هذه الظاهرة الخطيرة.

ومع بداية القرن العشرين أصبحت مشكلة التلوّث البيئي مشكلة عالمية يعاني منها أغلب دول العالم وعلى رأسهم الدول العربية، ومن أبرز مخاطر هذه الظاهرة أنها تتسبب في انتشار الأمراض وتحدث اختلال في النظام البيئي وما يتعبه من تغيّر المناخ وانتشار ظاهرة التصحّر والاحتباس الحراري ولذلك وضعت المنظمات المعنية بالبيئة مجموعة من الحلول التي تحدّ من انتشار هذه الظاهرة الخطيرة (الخولي، ٢٠٠٧).

ويرى الباحثون أن أهم حل لمشكلات البيئة هو التوعية بأثارها والتي لا بد أن تدرس لطلاب المدارس كمادة أساسية، مما سيكون له بالغ الأثر في الحفاظ على البيئة والمجرى المائي لنهر النيل.

والواقع أن التلوّث البيئي كمشكلة بيئية أصبح من المشكلات الخطيرة جدًّا، التي قفزت فجأة على مسرح الأحداث العالمية البيئية، وحظيت باهتمام العلماء والمسؤولين عندما زادت حدة التلوّث، وهكذا صار التلوّث إحدى صور الفساد الذي تسبب فيه الإنسان نتيجة لإخلاله بتوازن البيئة، فانتشرت ظاهرة التلوّث لتعم معظم بقاع العالم، هذا وتزداد خطورة مشكلة التلوّث البيئي في المجتمعات النامية بفعل مخلفات وفضلات الإنتاج والاستهلاك، حيث التزايد السكاني المستمر، وما ينجم عنه من زيادة كمية ونوعية المخلفات والفضلات الزراعية

والصناعية والمنزلية مع تركها مكشوفة في الهواء، مما يؤدي لنمو العديد من البكتريا المرضية والجراثيم والفطريات والحشرات والقوارض التي تنقل الأمراض المعدية للإنسان، فضلاً عن انتشار الروائح الكريهة والأمراض الخطيرة (أبو دف، ٢٠٠١، ٥٨).

حيث لم يعد مفهومنا عن البيئة شاملاً فقط الموارد التي يستمد أو يحصل منها الإنسان على مقومات حياته وإنما يمتد هذا المفهوم ليشمل العلاقات التي تنظم الحياة بين الأفراد والمجتمعات والتي تنظمها الهيئات والمنظمات الاجتماعية بجانب الأديان والقيم والعادات والتقاليد والأخلاق، والحقيقة إن الإنسان لم يدرك أثر التغييرات البيئية الاجتماعية على حياته الإجمالية أو العكس إلا مؤخراً.

مشكلة الدراسة

اعتدى الإنسان على هذا التوازن من خلال قيامه بإشعال النار في الأخشاب وتصاعد الغازات الكثيرة الضارة بالبيئة في ظل الثورة الصناعية والزراعية الحديثة والمتطورة التي أدت إلى توليد كميات ضخمة من النفايات والمخلفات الصلبة والسائلة، سواء كانت صناعية أو زراعية أو تجارية أو منزلية أو نفايات المستشفيات أو عوادم سيارات وتم التعرف على حماية البيئة من أخطار التلوث داخل جمهورية مصر العربية، وما هي القوانين التي وضعتها مصر من أجل تنظيم سلوك الإنسان مع بيئته من خلال التشريعات الوطنية أو الاتفاقيات الدولية التي اهتمت بها جمهورية مصر العربية. وتوصل هذا البحث إلى عدة نتائج منها أنه توجد عدة قرارات إدارية في القوانين أصدرتها جمهورية مصر العربية من خلالها عملت على المحافظة على البيئة الطبيعية والموارد غير المتجددة دراسة هماش (٢٠١١)

وفي ظل كل هذه القوانين هناك الكثير من مشكلات البيئة المعاصرة، والعديد من هذه المشكلات التي تتنوع وتختلف في طبيعتها، تضر بالبيئة وتضر بالإنسان في نفس الوقت،

ومن ضمن هذه المشكلات ما يتعلق بعناصر البيئة المختلفة مثل تلوث الهواء فهو أحد المشكلات الكبرى التي تجعل الجو ملوثًا بالغازات السامة والضارة والخانقة ولهذا كانت هذه الدراسة.

أسئلة الدراسة

- ١- ما مدى معرفة العاملين بجهاز شئون البيئة بالتشريعات البيئية ؟
- ٢- ما مدى وعى العاملين بجهاز شئون البيئة بالمشكلات البيئية المعاصرة؟
- ٣- ما الوسائل القانونية وآليات التشريع الخاصة بسبل الحد من تفاقم المشكلات البيئية المعاصرة؟
- ٤- ما مدى كفاية التشريعات الحالية للحد من تفاقم المشكلات البيئية المعاصرة؟
- ٥- مدى الدور الذي تلعبه التشريعات في مجال الحفاظ على البيئة؟

أهداف الدراسة

- ١- الوقوف على نقاط القوة الدستورية وقوة القانون في جمهورية مصر العربية في العمل على حماية البيئة من اى ملوثات.
- ٢- تحليل النصوص الدستورية والنصوص القانونية المرتبطة بإجراءات حماية البيئة وحماية نهر النيل، وذلك بإلقاء الضوء على ما تناولته نصوص دستورنا المصري الصادر عام ٢٠١٤م. وكذلك أحكام القوانين الخاصة بالمحافظة على البيئة من أى ملوثات
- ٣- بحث مدى تفعيل وتطبيق مبدأ الجزاء والعقاب من قبل الجهات المختصة ودورها في الحد من المشكلات البيئية.

أهمية الدراسة

أهمية علمية: تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع الذي تتناوله، وتظهر أهمية هذه الدراسة في تنمية وعى وثقافة العاملين في جهاز شئون البيئة للحفاظ علي البيئة ومدى الدراية بالتشريعات البيئية، بالإضافة إلى البحث في مدى فاعلية التشريعات الحالية من عدمه، ومن ثم فان هذه الدراسة تعد مساهمة متواضعة في توفير معلومات وتقديم تحليل والخروج بتوصيات متواضعة لتقديمها للمشرع وجهاز شئون البيئة.

أهمية عملية: تظهر أهمية هذه الدراسة في تنمية الوعي الوطني للحفاظ علي البيئة وما يرجع بالنفع على الانسان والحيوان والنبات، وخاصة المجرى المائي لنهر النيل، بالإضافة إلى البحث في مدى فاعلية التشريعات الحالية للحد من المشكلات البيئية التي تعصف به.

محدود الدراسة

1. حدود موضوعية: تتركز الدراسة على الدور التشريعي في الحفاظ على البيئة من اى تلوث.
2. حدود زمانية: تتركز الدراسة خلال شهر يناير ٢٠٢٢.
3. حدود مكانية: السبل التشريعية للحد من المشكلات البيئية المعاصرة.

فروض الدراسة

الفرض الرئيسي: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التشريعات البيئية وبين سبل الحد من المشكلات البيئية المعاصرة.

الفروض الفرعية :

- 1- وجود علاقة إرتباطية موجبة دالة إحصائياً بين سبل الحد من المشكلات البيئية وتطور التشريعات البيئية.
- 2- وجود علاقة إرتباطية موجبة دالة إحصائياً بين سبل الحد من المشكلات البيئية وتدريب العاملين في جميع مستويات الادارة بجهاز شئون البيئة.
- 3- وجود علاقة إرتباطية موجبة دالة إحصائياً بين سبل الحد من المشكلات البيئية وتفعيل مبدأ الجزاء والعقاب بجهاز شئون البيئة.
- 4- وجود علاقة إرتباطية موجبة دالة إحصائياً بين سبل الحد من المشكلات البيئية والتوعية والمعرفة المجتمعية للتشريعات البيئية.

الدراسات السابقة

دراسة طارق زكريا إبراهيم سالم (٢٠٠٠م.): وعنوانها أثر نهر النيل على بعض عناصر المناخ في مصر، وجاءت هذه الدراسة من أجل التعرف على أثر نهر النيل على بعض مظاهر المناخ في جمهورية مصر العربية، من خلال دراسة المناخ البيئي المحلي. وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التغير في الأحوال المناخية بكل من الوادي والدلتا، وكذلك هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المسطحات المائية والمزروعات الموجودة في وسط الدلتا، ومعرفة البيئة المناخية المحلية التي تتميز بها هذه المنطقة، بالإضافة إلى البيئة المناخية المحلية التي تتميز بها المحلة الكبرى وطنطا وشبرا ومينا القمح، حيث أظهرت نتائج هذه

الدراسة أن كثرة المسطحات المائية والمزروعات في وسط الدلتا أدت إلى انتشار الضباب والشبورة في وسط الدلتا، وتكون ضوء الضباب في المحصل العام للمحافظات التي تعيش في هذه المنطقة، أيضا توصلت هذه الدراسة إلى أنه يندر تكوين الضباب عموما كلما اتجهنا جنوبًا، وتتعهد ظاهرة الضباب فوق محافظة البحر الأحمر والوادي الجديد، وأن هذه الظواهر هي أحد آثار نهر النيل مما يدل على أن نهر النيل يتأثر بالبيئة، ويؤثر فيها. وأوصت هذه الدراسة باستمرار الأبحاث الخاصة بالمناخ والبيئة المحلية في جمهورية مصر العربية، وزيادة شبكات المحطات المناخية في الصحاري المصرية، وتشريع ووضع تشريع لاستخدام المياه في كل من الوادي والدلتا، وتغليظ عقوبات المخالفين وإحكام الرقابة على المشروعات الجديدة.

دراسة صفوت أحمد عبد الحفيظ أحمد ٢٠٠٤: وعنوانها تطور السياسة التشريعية لحماية البيئة في مصر، وجاءت هذه الدراسة للتعرف على التوازن الطبيعي في البيئة وكيف اعتدى الإنسان على هذا التوازن من خلال قيامه بإشعال النار في الأخشاب وتصاعد الغازات الكثيرة الضارة بالبيئة في ظل الثورة الصناعية والزراعية الحديثة والمتطورة التي أدت إلى توليد كميات ضخمة من النفايات والمخلفات الصلبة والسائلة، سواء كانت صناعية أو زراعية أو تجارية أو منزلية أو نفايات المستشفيات أو عوادم سيارات. وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حماية البيئة من أخطار التلوث داخل جمهورية مصر العربية، وما هي القوانين التي وضعتها مصر من أجل تنظيم سلوك الإنسان مع بيئته من خلال التشريعات الوطنية أو الاتفاقيات الدولية التي اهتمت بها جمهورية مصر العربية. وتوصل هذا البحث إلى عدة نتائج منها أنه توجد عدة قرارات إدارية في القوانين أصدرتها جمهورية مصر العربية من خلالها عملت على المحافظة على البيئة الطبيعية والموارد غير المتجددة، كما أنه صدرت عدة قوانين تهتم لنهر النيل والبيئة، كما قامت جمهورية مصر العربية بإنشاء الجهات الإدارية المتنوعة وجهاز شئون البيئة للاهتمام بالبيئة الطبيعية، بالإضافة إلى الجمعيات الأهلية المعنية بالبيئة والمحافظة

عليها، وأن دور الفرد لا يقتصر على مجرد إبلاغ النيابة العامة بالجرائم التي تشكل اعتداء على البيئة، بل هناك إجراءات يتم اتخاذها من خدمة الأفراد من أجل حماية البيئة والإنسان. وأوصت هذه الدراسة بالعديد من التوصيات والتي منها القيام بتدريس مادة التشريعات البيئية داخل كليات الحقوق من أجل تفعيل مصلحة الفرد في حماية البيئة ومواجهة التطورات المعاصرة التي تنشأ عنها المشاكل البيئية، بالإضافة إلى الاهتمام بالحماية للبيئة من خلال القوانين المتطورة التي يتم تعديلها لتناسب الحياة المعاصرة وتفعيل التشريعات البيئية ووضعها موضع التطبيق.

دراسة دينا محمد السيد محمود (٢٠١٥): وعنوانها المشكلات البيئية الناتجة عن النحت والإرساب بصفاف مجرى النيل بأسوان. وقد جاءت هذه الدراسة للتحديث عن المنطقة الخاصة بمجرى النيل في مدينة أسوان والتي تمتد بطول ١١٣ كيلو متراً، والتي تبدأ من الطرف الجنوبي في أولى الجزر الصخرية في أسوان وحتى مصب وادي العبادي شمالاً بمنطقة إدفو، وفيها وضحت الباحثة القطاعات المختلفة لهذه المنطقة. وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القطاعات المختلفة لهذه المساحة من نهر النيل ومعرفة مساحة النحت بالجزر الصخرية ومساحة النحت في مجرى النيل، ومساحة الإرساب بالجزر الصخرية، ومساحة الإرساب بصفاف مجرى النيل، وكذلك التعرف على حركة المياه النهرية السطحية وسرعتها في هذا المجرى، بالإضافة إلى التعرف على المشكلات التي يواجهها هذا المقطع من نهر النيل. والتعرف على العوامل المسؤولة عن نحت صفاف النيل، ومنها العوامل الطبيعية وارتفاع الصفاف ودرجة انحدارها وكذلك تكوينات الصفاف والنحت الرأسي والنحت الجانبي وتغير مستوى سطح المياه بالإضافة إلى الرطوبة والعوامل العضوية التي تؤثر في مجرى النهر في تلك المنطقة.

ومن نتائج هذه الدراسة أنه يندر ظهور آثار واضحة للنحت أو الإرساب في القطاع الأول وهو قطاع الجندل، أنه تنتشر العقبات الصخرية بين الجزر وفي المجال الرئيسي من مجرى حركة الملاحة، للسفن بالإضافة إلى أن الدوامات المائية داخل المجاري الفرعية بين الجزر تعمل على عدم ثبات المراكب الشرعية وغرقها، أيضا توصلت هذه الدراسة إلى معرفة التغيرات المورفولوجية في المجرى، ومن نتائج هذه الدراسة أن عملية النحت والإرساب عمليتين مرتبطتين ولا تنفرد إحدى المظاهر الناتجة عن كل منهما دون الأخرى، ورغم ارتفاع متوسط درجة الانحدار على الضفة الشرقية إلا أن الإرساب على الضفة الغربية أكثر من معدل الإرساب على الضفة الشرقية، وأن هناك مشكلات تواجه النحت والإرساب في المجرى المائي. وأوصت هذه الدراسة بإقامة تكسية جانبية لضفاف المجرى وإنشاء الرعوس الحجرية لحماية المجرى وخاصة في المواقع والمواضع المقعرة، وأنه يمكن التغلب على مشكلة الإطماء عن طريق عمليات الرصد الدوري للمناطق التي تتكرر بها حدوث هذه المشكلات، وأوصت هذه الدراسة بعدة طرق للمحافظة على المجرى من عمليات النحت والإرساب ومنها تفعيل القوانين التي تحمي الملكية العامة وعدم إعطاء ترخيص إقامة المباني أو المشاريع بجوار ضفاف نهر النيل.

دراسة وليد عبد الحميد أحمد الشافعي ٢٠٢١: وعنوانها استراتيجيه مقترحة لإدارة الأزمات البيئية الناتجة عن تلوث الهواء ودور الأجهزة الأمنية دراسة تطبيقية على القاهرة الكبرى. وجاءت هذه الدراسة للتعرف على أثر تطبيق استراتيجيه تم اقتراحها من أجل إدارة الأزمات البيئية الناتجة عن تلوث الهواء وتعزيز دور الأجهزة الأمنية بالقاهرة الكبرى. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها أن التغيرات الناتجة على البيئة تحتاج إلى تقنيات حديثة لرصدها مثل أجهزة قياس العوادم، وتحليل عينات الهواء، كما أنه يوجد نقص في المعلومات الخاصة بإدارة الأزمات البيئية، بالإضافة إلى انخفاض الوعي البيئي لمعظم شرائح المجتمع، ومن

النتائج التي توصلت إليها الدراسة أيضًا ضيق قاعدة المشاركة الخاصة بمنظمات المجتمع المدني في حماية البيئة، وعدم تسهيل عمل هذه المنظمات في الحصول على البيانات والمعلومات. وقد أوصت هذه الدراسة بالعديد من التوزيعات والتي منها ضرورة استخدام نظم المعلومات الحديثة والمعاصرة من أجل الالتزام بالاشتراطات البيئية وضرورة توفير أجهزة رصد حديثة أو استخدام الذكاء الاصطناعي من أجل إدارة الأزمات البيئية والعمل على حماية البيئة من خلال شرطة البيئة والمسطحات المائية.

الجانب النظري

مفهوم البيئة: هناك تعريفات متعددة للبيئة منها التعريفات التي اعتمدت على المفاهيم الحيوية في تعريف البيئة، ومنها المفاهيم التي اقتصت بتوضيح البيئة على أنها علاقة الإنسان بالكائنات الحية الأخرى، بالإضافة إلى المفاهيم التي تحدثت عن البيئة الطبيعية وخصائصها، وكذلك هناك بعض المفاهيم التي فسرت البيئة من خلال الوسط الذي يعيش فيه الإنسان، وهناك أيضًا بعض العلماء الذين فسروا البيئة على أنها التفاعل بين الإنسان ومكونات الوسط الذي يعيش فيه حسن، (٢٠١٤، ٢٧).

(١) **البيئة في اللغة:** البيئة في اللغة تعني المنزل ومكان الإقامة والحالة، ونسرد بعض ما قيل في اللغة عن البيئة، يرى الحميري أن كلمة «بيئة» تقال للوصف، فيقال: هو حسن البيئة، مهموز: من بواته منزلًا. وكذلك يقال: هو ببيئة سوء: أي بحالة سوء» الزبيدي، (١٨٠٠، ٣٥٢) قال أحمد رضا: «البيئة: حال التبوء، وهيئة: الحال السيئة "عن أبي زيد"، وهي الاسم من البوء. والبيئة والباءة والمباءة: المنزل: موطن الإبل حيث تناخ في الموارد، وهو المتبوء» بينما قال عمر، أحمد مختار، (١٤٢٩) أن البيئة من الجذر «الجذر: ب وأ،

ومثاله: وزارة البيئة. ومعنى البيئة: كل ما يحيط بالكائن الحي من ظروف وعوامل تؤثر في شكله الخارجي وتركيبه الداخلي»

٢) **البيئة من وجهة النظر العلمية:** البيئة من الناحية العلمية هي كلمة ذات مدلول أكثر اتساعاً، إذ هناك البيئة الطبيعية، وهناك البيئة الشخصية، وكذلك البيئة الحضرية، والبيئة الاجتماعية، والبيئة المادية. وهناك فرق كبير بين البيئة وعلم البيئة، فعلم البيئة (Ecology) يدل على اختصاصه بدراسة العلاقات والتفاعلات المشتركة بين الكائنات الحية، وبينها وبعضها ببعض من ناحية، وبينها وبين كافة ومختلف الظروف في البيئة المحيطة من ناحية أخرى. أما البيئة فهي الوسط أو المكان الذي تتم فيه هذه العلاقات أو تلك التفاعلات، بمعنى آخر هي الوسط أو المكان الذي يعيش فيه الإنسان وبقية الكائنات الأخرى التي خلقها الله - عز وجل - سواء كانت حية أو غير حية

يدل اصطلاح البيئة على أنه هذا المصطلح الذي بواسطته يتم الإلمام بكافة العناصر التي توجد في الطبيعة، وهذه العناصر تشمل المياه والهواء والفضاء المحيط بكل هذه الأشياء. أيضاً يطلق مصطلح البيئة على الأرض والتربة التي يعيش عليها الإنسان وكذلك كافة الكائنات الحية، بالإضافة إلى الإنسان نفسه، فكل هذه العناصر هي التي يطلق عليها البيئة. بالإضافة إلى العناصر الاصطناعية والتي قام الإنسان بتشييدها في هذه البيئة وداخل الإطار الطبيعي، وتشمل هذه العناصر المرافق وكافة المنشآت التي قام الإنسان بتأسيسها، وبذلك فهي أيضاً المكان الذي يحيا فيه الإنسان. وبشكل عام هي المكان الذي تعيش فيه الكائنات الحية جميعها، وهي كافة الأحوال والظروف التي تحيط بالإنسان، ولها مكونات تعرف باسم الأغلفة وهي أربعة أغلفة، يطلق عليها: الغلاف الجوي، والصخري، والمائي، والحيوي.

٣) **البيئة من وجهة النظر القانونية:** تُعرف البيئة بأنها «المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد و ما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما يقيمه الإنسان من

منشآت»، و ذلك وفقا لما جاء في قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ الصادر في شأن البيئة
بجمهورية مصر العربية
أما في دولة العراق كان الاصطلاح القانوني للبيئة بأنها «هذا المحيط الذي يحيط
بالإنسان ويشمل كل العناصر الموجودة في داخل هذا المحيط من كائنات حية وتأثيرات تنتج
عن النشاط الذي يقوم به الإنسان سواء كان نشاطاً اقتصادياً أو نشاطاً اجتماعياً أو ثقافياً»
بينما عرف القانون الكويتي البيئة بأنها «المحيط الحيوي والفيزيائي الذي يشمل الكائنات
الحية من إنسان وحيوان ونبات وكل ما يحيط بالإنسان من العوامل الطبيعية مثل الهواء والماء
والترية وما يحتويه من مواد صلبة، أو سائلة، أو غازية، أو إشعاعات طبيعية، بالإضافة إلى
المنشآت الثابتة والمتحركة التي يقيمها الإنسان. وأن البيئة الداخلية هي المحيط الفيزيائي
والمنشآت التي يتواجد فيها الإنسان، ويقصد بها الظروف البيئية التي تحيط بالإنسان ضمن
المنشآت السكنية والتجارية وغيرها»

أما في المملكة المتحدة كان هناك تعريف لقانون حماية البيئة، حيث عرف البيئة بأنها:
كافة الأوساط (الماء والهواء) بما في ذلك الهواء الطلق والهواء الموجود داخل المباني فوق
وتحت مستوى سطح الأرض

٤) أهم مشكلات البيئة المعاصرة: مشكلة تلوث البيئية من أكبر مشكلات البيئة المعاصرة
نظراً لأنها تضر بالعديد من العناصر البيئية المتشابكة، بل ربما تضر بكل تلك العناصر
الموجودة في البيئة، ومن أمثلتها تلوث كلا من المياه والهواء والترية والغذاء.
ويعتبر التلوث الاجتماعي هو كافة الأضرار البيئية والتي ينشأ عنها بعض المشاكل
الاجتماعية الرئيسية ومن أهمها الأمراض التي تصيب الإنسان من الضغوط النفسية التي
يتعرض لها، وكذا كل الأمور المرتبطة بالعادات والتقاليد والثقافة، وأكدت الدراسات السابقة
بأن التلوث الاجتماعي يسود عند ضعف القيم والمعتقدات الثقافية السائدة في المجتمع،

وضعف العلاقات الأسرية، وضعف مستوى العلاقات الاجتماعية التي تسود المجتمع والتي تنتج عن سوء السلوك الأخلاقي بكافة أشكاله (الريدي، ٢٠١١، ٢٣).

والبيئة مجال واسع يتأثر بها الإنسان، بالإضافة إلى أنه أيضاً يؤثر فيها، وتعاني تلك البيئة من مشكلات السبب الرئيس والأساسي والفعلية فيها هو الإنسان الذي يعيش في داخلها. فقد أصاب البيئة التلوث وخلخلة التوازن الطبيعي والتفاعلات الكيميائية والاحتباس الحراري وذوبان الجليد والنفايات الصلبة المنزلية والتغيرات المناخية؛ فتضررت كل عناصر البيئة المحيطة بالإنسان من ماء وهواء وغذاء وتربة، وأصبحت البيئة في حالة تمزق يؤدي إلى القلق والاضطراب (الكريم، ٢٠١٨)

وقد أصابت مشكلات البيئة المعاصرة كل عناصر البيئة المحيطة بالإنسان من ماء وهواء وغذاء وتربة، وكل ذلك له آثار سلبية في كل مجالات الحياة البشرية المادية وكذلك له آثار في الصحة العامة والصحة النفسية والحالة الاجتماعية. والمقصود بعناصر البيئة: «كل ما يتعلق بالظروف الطبيعية من مظاهر سطح ومناخ وتربة وغيرها، أو ما يتعلق بالعوامل البشرية من حيث عدد السكان وتوزيعهم وحرفهم وما إلى ذلك» (محمد، ١٩٦٠، ٤٠٢).

• **تلوث الهواء:** تعتبر أذخنة السيارات والمركبات الساموم الأكثر وضوحاً، كما أن المعادن الثقيلة والنترات والبلاستيك سموم مسؤولة أيضاً عن التلوث الذي يتم انبعاثه من قبل المصانع. فإذا نظرنا إلى تلوث الهواء نجد أن نسبة التلوث الأكبر هي التي أصابت الهواء حيث إن تركيب الهواء هو: «٢١% أكسجين، و٨٧% نتروجين، و٧% ثاني أكسيد الكربون» واليوم أصبح الجو مملوئاً بالكثير من الغازات والمواد السامة والمواد العضوية الضارة، وكذلك الغازات المعالجة والملوثات الخائفة، والكثير من المواد المخدرة التي أصبح يحتوي عليها الجو في وقتنا المعاصر، بل يحتوي على كميات كثيرة منها (المؤتمر الجنوبي الأول، ٢٠١٧، ص: ١٣٣).

فأصبح اليوم الجو مليء بالكثير من الغازات الأخرى التي تضر بالحياة البشرية والكائنات الحية المتعددة، ومن أمثلة هذه المواد أكاسيد النيتروجين التي تتركز بـ صور كبرى في المدن وتسبب الأمطار الحمضية و من ثم تأكل خصوبة التربة، و من الممكن أن تسبب الوفاة في كثير من الأحيان، ويرى كثير من العلماء أن الهواء اليوم في معظم تلك المدن يحتوي على ٣٢٧ عنصراً من العناصر المتطايرة والعضوية والكيماوية والخطرة على الإنسان، ويتعرض أكثر من ٩٩ مليون نسمة من سكان المدن المختلفة إلى أمراض مزمنة نتيجة لتلوث الهواء، كما أنه يوجد حوالي أكثر من أربعة مليون إنسان يموتون في كل عام بسبب استنشاق هذه المواد السامة والملوثة للجو والهواء بصفة عامة .

• **تلوث التربة:** التربة مكون من مكونات البيئة، والعوامل البيئية والمناخية تؤدي إلى تلوث التربة من خلال التركيب الكيميائي للمبيدات النباتية، والمبيدات الحشرية العضوية المصنعة وخاصة المبيدات الكلورينية، ويعتبر مركب دي دي تي والإدرين، والكلوردين، وسادس كلورود البنزين والدايلدين من أكثر المبيدات العضوية الشائعة في تلوث التربة لثباتها مدة أطول فيها (الرامي، ٢٠١٣، ٥٦).

ومن عوامل تلوث التربة التلوث الكيميائي والفيزيائي بالمعادن الثقيلة مثل الرصاص والزنبق والكاديوم والألمونيوم بالإضافة إلى تساقط المواد العالقة في الهواء. ويعني تلوث الأرض ببساطة تدهور سطح الأرض نتيجة للأنشطة البشرية مثل التعدين والنفايات وإزالة الغابات والأنشطة الصناعية والإنشائية والزراعية، وكذلك فإن استخراج المعادن من باطن الأرض أيضاً يجلب المواد الكيميائية الضارة من أعماق الأرض إلى سطحها، بالإضافة إلى الانبعاثات السامة من التعدين والتي تلوث الهواء والماء والتربة معاً (أمين، ٢٠١٠).

• **تلوث المياه:** تعتبر النفايات من الأنشطة الصناعية والزراعية التي تؤدي إلى تلوث المياه التي يستخدمها البشر والحيوانات والنباتات. وقد يحدث التلوث عن طريق البقع النفطية والأمطار الحمضية والامتداد العمراني. وتصل المبيدات إلى المياه السطحية عند استخدام الرش الجوي على النباتات، حيث إن حوالي ٣٠ % من الكمية المستخدمة من المبيد لا تصل إلى النباتات المستهدفة، وبالتالي فإن جزءًا كبيرًا منها يصل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى هذه المياه. بالإضافة إلى تلوث المياه عن طريق السفن وناقلات البترول وسفن الشحن، فتسكب السفن الزيت أو المزيج الزيتي لتأمين سلامتها، أو تجنب حدوث عطل في السفينة، أو شحنها فيتم إلقاء الزيت وسط البحار مما يؤثر على المياه، كذلك تتلوث المياه عن طريق مياه الصرف الصناعي والصرف المنزلي، وكذلك استنزاف مصادر المياه السطحية والجوفية وتهديد تلك المصادر بالنضوب اتفاقية فينا (١٩٦٩).

تتلوث بعض المياه في منطقة الدلتا بمصر، حيث يتلوث الخزان الجوفي عن طريق الطبقة الطينية، فنجد أن مياه الصرف الصحي تتحرك رأسياً إلى أسفل عبر طبقة الطين، فتختلط مياه الخزان الجوفي العميق الموجود في الدلتا بمياه الرش من شبكة الصرف والري، مما يعمل على تلوث بعض مياه منطقة الدلتا، حيث نجد أنه في محافظة دمياط ومحافظة رشيد تعتمد هاتان المحافظتان على المياه الجوفية، ويوجد فيهما حوالي ٢٠٩ محطة مياه شرب بالمحافظة منها عدد ١٥ محطة مياه مرشحة، وتوجد ١٩٤ محطة مياه ارتوازية مصدرها المياه الجوفية، وترتفع نسبة عناصر الصوديوم والكلوريد والحديد والمنجنيز والنترات بكثير في هذه المياه، ويتكون الخزان الجوفي في بعض مناطق الدلتا من الرمل الخشن والزلط، وتوجد المياه الجوفية بين الفجوات والفراغات الموجودة بين هذه الجزئيات، ويصل سمك هذا الخزان إلى حوالي ٥٠٠ مترًا تقريبًا في محافظة الغربية، وطبقة الطين تعلوا طبقة الخزان الجوفي ويصل سمكها حوالي ٤٠ مترًا وهي التي تعمل على تغذية الخزان الجوفي بالمياه.

• **استنزاف موارد المياه العذبة:** تُعد مشكلة استنزاف موارد المياه العذبة من أهم مشكلات البيئة المعاصرة، حيث إن الزيادة السكانية بالنسبة للعالم قُدرت بحوالي ٨٠ مليون نسمة وذلك خلال النصف الأول من القرن الماضي، وصلت هذه النسبة إلى ١٠٠ مليون نسمة كل عام على مستوى العالم وذلك خلال أواخر القرن الماضي (القرن العشرين)، ونظرًا لأن عدد السكان يتضاعف بمقدار مرة ونصف علي مدى نصف القرن، فهذا النمو المتزايد لسكان العالم يحتاج إلى كثير من المياه العذبة، حيث إن المياه العذبة التي يتم استخدامها في الري فقط تُقدر بحوالي ٧٣٪ من نسبة حجم المياه العذبة التي يستهلكها البشر عالميا (كركر، ٢٠١٥، ٩٦)

فالزيادة السكانية مشكلة مؤثرة على كافة الموارد، فسوف يصل عدد سكان الكوكب إلى مستويات لا يمكن تحملها، فسواجه هذا الكوكب نقصًا في الموجود من الماء والوقود والغذاء، والزيادة السكانية هي واحدة من أهم الاهتمامات البيئية. بالإضافة إلى استنفاد الموارد الطبيعية، فالموارد غير المتجددة محدودة وستنتهي صلاحيتها يومًا ما، ويمكن أن يؤدي استهلاك الوقود الأحفوري بمعدل كبير إلى الاحترار العالمي الذي بدوره يؤدي إلى زيادة ذوبان القمم الجليدية القطبية وزيادة مستويات البحار.

• **تلوث الغذاء:** يحتوي كثير من المنتجات الزراعية كالفواكه والخضر على بقايا من المبيدات التي تصل إليها عن طريق معاملة المحصول مباشرة بتلك المبيدات للتخلص من الآفات أو امتصاص النبات للمبيدات من التربة الملوثة أو تلوثها بمبيدات تعاملت بها نباتات مجاورة مستهدفة، أو أثناء عملية الشحن والتخزين. كذلك فإن المنتجات الحيوانية كاللحوم والبيض والحليب تحتوي على بقايا المبيدات نتيجة للمعاملة المباشرة للحيوان لمكافحة الطفيليات الخارجية والداخلية أو لتغذية الحيوان على علف ملوث ببقايا المبيدات .

كما أوضح بلبع، (٢٠١٨) ويتلوث الغذاء عن طريق تسرب المعادن الثقيلة مثل الرصاص إلى الطعام وتوجد نسبة من الرصاص في ثمار الفاكهة والخضار تزيد كثيرًا عندما يتم عرض هذه الثمار على الأرصفة والشوارع، وخاصة في المناطق الصناعية، وغالبية الأغذية النباتية تكون أكثر قابلية للتلوث بمادة الرصاص بالإضافة إلى الأغذية الحيوانية، حيث يتم تركيز الرصاص في الأغذية النباتية بنحو ٣٠٠ إلى ٤٠٠ جزء في المليون، ولا يتجاوز ١٠٠ إلى ٣٠٠ جزء في المليون بالنسبة للأغذية الحيوانية .

• **الاحتباس الحراري وتغير المناخ:** ومن أهم مشكلات البيئة المعاصرة مشكلة الاحتباس الحراري أي اختلال عناصر المناخ من حرارة ورياح وأمطار، وتغير الأنماط المألوفة الموجودة على سطح الأرض، وظهور أحداث مناخية غير مألوفة مثل تغيير الحرارة إلى درجة حرارة شديدة سواء ارتفاع شديد في الحرارة أو انخفاض شديد فيها، وتغير الضغط الجوي، وتغير سرعة الرياح ونوع وكمية المطر، وكل ذلك له آثاره على البيئة والإنسان، والاحتباس الحراري هو تغيرات مناخية شاذة، واضطرابات في المناخ على مستوى العالم، فمثلاً كان عقد الثمانينات أكثر دفئاً من العقود السابقة في القرن العشرين، وسجلت درجات الحرارة ارتفاعاً لم سبق له مثل في الأعوام ١٩٩٠م. و١٩٩١م. ويرى العلماء أن ارتفاع درجات الحرارة سيستمر خلال الـ ٢٠ سنة القادمة، وأنه خلال الـ ١٠ آلاف سنة الماضية لم تصل درجات الحرارة مثلما وصلت إليه الآن .

• **قطع الغابات:** قطع الغابات من المشكلات البيئية الرئيسية المعاصرة، فقطع الغابات يؤثر على عمليات إنتاج الأوكسجين، حيث إن هذه الغابات تنتج الأوكسجين في الجو، بالإضافة إلى أنها تعمل على سحب ثاني أكسيد الكربون المتواجد في الجو أيضاً، وقطع الغابات يزيد من عملية التصحر في البيئة، فالغابات تمثل رئة العالم التي يتنفس منها، فهي مظهر نباتي يغطي ربع مساحة اليابسة وتمثل الغابات نسبة ١٥٪ من المساحة الكلية للعالم، كما

ان الغابات تساعد أيضاً في إدارة درجة الحرارة وهطول الأمطار. وفي الوقت الحالي تغطي الأراضي المشجرة ٣٠٪ من المساحة الكلية، لكن المناطق الحرجية تُفقد بشكل منتظم لأن السكان يبحثون عن المياه والمواد الغذائية، وإن إزالة الغابات هي مشكلة كبيرة وستستمر في التفاقم

• **النفايات المنزلية والصناعية والطبية:** إن الاستخدام المفرط للمواد البلاستيكية وغيرها يؤدي إلى قلق دولي في نقل النفايات، وإن الدول المتقدمة هي سيئة السمعة لإنشاء مقياس غير معقول من النفايات أو المواد غير المرغوب فيها وإلقاء النفايات في البحار، وكذلك النفايات الطبية، وهي نوع من النفايات التي يتم إنتاجها بكميات كبيرة من قبل مراكز الرعاية الصحية مثل المستشفيات ودور رعاية المسنين وعيادات الأسنان، وتعتبر ذات طبيعة حيوية خطيرة، وتشمل هذه النفايات الإبر والمحاقن والقزازات والأنابيب والشفرات والدم وأجزاء الجسم وغيرها الكثير، ومن النفايات أيضاً القمامة ومدافن النفايات، فالقمامة تعني ببساطة التخلص من بقايا الأشياء التي لا يستخدمها الإنسان، وحطام الأشياء بشكل غير صحيح، وتوجد في موقع خاطئ عادة على الأرض بدلاً من التخلص منها في حاوية القمامة أو سلة إعادة التدوير، يمكن أن تتسبب القمامة في إحداث تأثير بيئي واقتصادي كبير جداً في إنفاق ملايين الدولارات لتنظيف نفايات الطرق التي تلوث الهواء النظيف. ومن ناحية أخرى لا تشكل مدافن النفايات سوى مقابل ضخمة للقمامة تجعل المدينة تبدو قبيحة وتنتج غازات سامة يمكن أن تكون قاتلة للبشر والحيوانات

إجراءات ومنهج الدراسة

استخدم الباحثون في إعداد الجزء التطبيقي من هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ذلك لأنه يعتبر من الناحية التطبيقية عاملاً مشتركاً بين كل المناهج إذ لا يمكن أن يستغني

عنه أي باحث عند دراسته لأي ظاهرة، ويوفر المنهج الوصفي التحليلي كمية من المعلومات المهمة للباحث عن الحالة موضوع الدراسة، ومن الممكن أن يكون شاملاً كل جوانب المنشأة حين وصفه لأهدافها وإمكاناتها وأنظمتها وطبيعة نشاطها وإنتاجها، كما أنه من الممكن أيضاً أن يقتصر على جانب واحد منها.

مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من العاملين بجهاز شؤون البيئة محافظة القاهرة، وقد تم اختيار عينة مكونة من (١٠٠) شخص من العاملين في الدرجات الوظيفية، وتم توزيع (١٠٠) استمارة استبيان محل الدراسة على العاملين وتقديم بعض الشروح من طرف الباحثون.

أداة الدراسة

قام الباحثون بإعداد استبانة مكونة من عدة مجالات تضمنت (٣٣) سؤال، حيث تم تصميمها بالاستعانة بالدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، و قد صمم وفقاً لذلك بطريقة مبسطة، واحتوى على أسئلة سهلة وواضحة وإدخال بعض التعديلات و الفقرات بما يتناسب مع طبيعة الدراسة، كما أن الإجابة على الأسئلة كانت وفق منهج الإجابات المغلقة وهذا من أجل تسهيل عملية تحليل النتائج.

محتوى الاستبيان

حوى الاستبيان على مقدمة لأجل تقديم موضوع الدراسة للمستقصي منهم، وتعريفهم بهدفها الأكاديمي ولتشجيعهم على المشاركة في الموضوع، كما بين الباحثون أن جميع

البيانات التي سيتم الحصول عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط وقد تم تقسيم الاستبيان إلى ستة أقسام :

- ١- معلومات عامة.
- ٢- التزام جهاز شئون البيئة بتطبيق التشريعات البيئية.
- ٣- التزام جهاز شئون البيئة بتدريب العاملين.
- ٤- التزام جهاز شئون البيئة بعمل حملات توعوية وتثقيفية لنشر اثار المشكلات البيئية المعاصرة وسبل التشريع فى الحد منها.
- ٥- التزام جهاز شئون البيئة بتطبيق مبدأ الجزاء والعقاب.
- ٦- مدى تطور التشريعات البيئية المنوطة بحماية البيئة.
- ٧- آثار للمشكلات البيئية المعاصرة.

وجل الأسئلة كانت لها أجوبة محددة و مغلقة من أجل تسهيل المعالجة الإحصائية لها، واحتوى الاستبيان على ثلاثة صفحات، وقد تم إعداد الأسئلة على أساس مقياس ليكارت الخماسي (Scale Likert) و الذي يحتل خمسة إجابات.

وقد تم إعداد الاستبيان على النحو التالي:

- إعداد استبيان أولى من اجل جمع المعلومات.
- تعديل الاستبيان بشكل أولى .
- عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين و الذين قاموا بدورهم بتقديم النصح و الإرشاد و تعديل وحذف ما يلزم.
- توزيع الاستبيان على أفراد العينة لتجميع البيانات اللازمة للدراسة.

قياس ثبات الاستبيان

قام الباحثون بفحص الاستبانة قبل توزيعها على عينة الدراسة وذلك للتأكد من صدقها وثباتها كالتالي :

ثبات الاستبيان: الخصائص السيكومترية للمحور الأول للاستبيان "مدى تطبيق اشتراطات السلامة والصحة المهنية في الادارات المحلية":

قام الباحثون بحساب الخصائص السيكومترية للاستبيان من خلال التعرف على مدى الاتساق الداخلي للاستبيان، والتعرف على ثبات الاستبيان من خلال معامل ألفا كرونباخ، وفيما يلي توضيح ذلك :

الثبات للمحور الأول: يقصد بثبات أداة الدراسة هو استقرار وتجانس النتائج أي مد توافق أو الاتساق في نتائج الاستبيان، إذا طبقت أكثر من مرة وفي ظروف مماثلة، وقد تم استخدام اختبار الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (ChrabnorC Ahpla) إذ يقيس مد التناسق في إجابات عينة الاستبيان على كل الأسئلة الموجودة في الاستبيان، كما يمكن أن تفسر ألفا بأنها معامل الثبات الداخلي بين الإجابات، ويدل ارتفاع قيمته على درجة ارتفاع الثبات ويتراوح ما بين (٠ و ١) ويكون قيمته مقبولة عند (٦٠%) وما فوق .

واستخدم الباحثون لحساب الثبات معامل ألفا كرونباخ، وذلك بعد تطبيق الاستبيان التي بلغ عددها (١٠٠) فرد، ويوضح جدول (١١) معامل الثبات لكل مكون فرعي من مكونات استبيان السلامة والصحة المهنية والدرجة الكلية :

جدول(١): معاملات الثبات للمكونات الفرعية والدرجة الكلية لاستبيان السلامة والصحة المهنية (ن=٤٠٠)

م	البعء	عدد العبارات	معامل الثبات
١	التزام جهاز شئون البيئة بتطبيق التشريعات البيئية.	٥	٠,٨٠١
٢	التزام جهاز شئون البيئة بتدريب العاملين.	٥	٠,٨٢٢
٣	التزام جهاز شئون البيئة بعمل حملات توعية وتنقيفية لنشر اثار المشكلات البيئية المعاصرة وسبل التشريع فى الحد منها.	٥	٠,٨٩٤
٤	التزام جهاز شئون البيئة بتطبيق مبدأ الجزاء والعقاب.	٥	٠,٧٤٤
٥	مدى تطور التشريعات البيئية المنوطة بحماية البيئة.	٥	٠,٧٦٩
٦	اثر للمشكلات البيئية المعاصرة.	٨	٠,٨٦٣
	الدرجة الكلية	٣٣	٠,٩١٧

يتضح من جدول (١) أن معاملات الثبات للأبعاد والدرجة الكلية تراوحت بين (٠,٧٤٤ - ٠,٩١٧)، وجميعها أكبر من (٦٠%) مما يدل على أنه يوجد اتساق داخلى بين فقرات كل مجال من المجالات، وبالتالي يدل هذا على أن فقرات الاستبيان كان بينها اتساق داخلى، وجميع هذه القيم مناسبة مما يؤكد صلاحية ومدلولية الاستبيان فى اختبار الفروض. كما قام الباحثون بحساب ثبات الاستبيان من خلال التجزئة النصفية لعبارات الاستبيان، حيث بلغ معامل الارتباط بين نصفي الاستبيان (٠,٨٣٤)، وباستخدام معادلة التصحيح لسبيرمان وبراون بلغ معامل الثبات للاستبيان ككل (٠,٨٤٢)، وهى نسبة مرتفعة تدل على أن الاستبيان يتمتع بقدر مرتفع من الثبات.

عرض البيانات وتحليلها

وصف خصائص عينة الدراسة المتغيرات الديموغرافية

فيما يلي نستعرض بالعرض الجدولي والبياني الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة من، حيث الجنس، والفئة العمرية، والمؤهل العلمي، والمنصب الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة، واستنادا على تم وصف عينة الدراسة كالتالي:

جدول رقم (٢): المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
النوع	ذكر	٦١	٦١%
	أنثى	٣٩	٣٩%
	المجموع	١٠٠	١٠٠%
العمر	أقل من ٣٠ سنة	٢٥	٢٥%
	من ٣٠ إلى ٤٠ سنة	٤٠	٤٠%
	من ٤٠ إلى ٥٠	٢٥	٢٥%
	أكثر من ٥٠ سنة	١٠	١٠%
المؤهل العلمي	المجموع	١٠٠	١٠٠%
	أقل من ثانوى	٢١	٢١%
	ثانوى أو دبلوم	٥٠	٥٠%
	بكالوريوس	٢٠	٢٠%
	ماجستير	٥	٥%
عدد سنوات الخبرة	دكتوراه	٤	٤%
	المجموع	١٠٠	١٠٠%
	أقل من ٥ سنوات	١٠	١٠%
	من ٥ سنوات وأقل من ١٠	١٥	١٥%
	من ١٠ سنوات وأقل من ١٥	٤٠	٤٠%
	من ١٥ سنة وأقل من ٢٠	٢٥	٢٥%
	من ٢٠ سنة فأكثر	١٠	١٠%
	المجموع	١٠٠	١٠٠%

النوع: يتضح من الجدول رقم (٢) أن (٦١) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٦١% من إجمالي أفراد العينة وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة ذكور، بينما يمثل (٣٩) ما نسبته ٣٩% من الإناث .

العمر: يتضح من الجدول رقم (٢) أن أفراد العينة للفئة العمرية من ٤٠ سنة إلى ٥٠ سنة هي أكبر فئة من أفراد عينة الدراسة حيث بلغت (٤٠) بنسبة ٤٠% , في حين أن أقل عدد من أفراد العينة (١٠) أفراد للفئة العمرية الأكثر من ٥٠ سنة بنسبة ١٠%.

المؤهل التعليمي: يتضح من الجدول رقم (٣) أن الحاصلون على درجة الدبلوم الفني والثانوي هم أكبر فئة من أفراد عينة الدراسة حيث بلغت (٥٠) بنسبة ٥٠% , في حين أن أقل عدد من أفراد العينة (٤) أفراد حاصلون على دكتوراه بنسبة ٤%.

عدد سنوات الخبرة: يتضح من الجدول رقم (٢) أن من ١٠ سنوات وأقل من ١٥ خبرة هم أكبر فئة من أفراد عينة الدراسة حيث بلغت (٤٠) بنسبة ٤٠% , في حين أن أقل عدد من أفراد العينة (١٠) أفراد خبرة من ٢٠ سنة فأكثر بنسبة ١٠%.

تحليل آراء أفراد الدراسة حول محاور الدراسة

جدول رقم (٣): تحليل آراء الاستجابات على محاور واقسام الاستبيان

م	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	الدرجة
١	التزام جهاز شئون البيئة بتطبيق التشريعات البيئية.	0.903	4.50	1	أوفق بشدة
٢	التزام جهاز شئون البيئة بتدريب العاملين.	0.865	3.504	5	أوفق
٣	التزام جهاز شئون البيئة بعمل حملات توعوية وتثقيفية لنشر اثار المشكلات البيئية المعاصرة وسبل التشريع في الحد منها.	0.954	3.44	6	أوفق
٤	التزام جهاز شئون البيئة بتطبيق مبدأ الجزاء والعقاب.	0.745	4.32	2	أوفق بشدة
٥	مدى تطور التشريعات البيئية المنوطة بحماية البيئة.	0.888	3.56	4	أوافق
٦	آثار للمشكلات البيئية المعاصرة.	0.325	3.99	3	أوافق

يتضح من الجدول رقم (٣) تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤,٥٠-٣,٤٤), حيث جاءت فى المرتبة الأولى القسم الأول بعنوان (التزام جهاز شئون البيئة بتطبيق التشريعات البيئية) بمتوسط حسابى (٤,٥٠) وإنحراف معيارى (٠,٩٠٣), وجاءت فى المرتبة الثانية القسم الرابع بعنوان (التزام جهاز شئون البيئة بتطبيق مبدأ الجزاء والعقاب) بمتوسط حسابى (٤,٣٢) وإنحراف معيارى (٠,٧٤٥), وجاءت فى المرتبة الأخيرة القسم الثانى بعنوان (التزام جهاز شئون البيئة بعمل حملات توعوية وتنقيفية لنشر اثار المشكلات البيئية المعاصرة وسبل التشريع فى الحد منها) بمتوسط حسابى (٣,٤٤) وإنحراف معيارى (٠,٩٤٥).

نتائج الدراسة وتفسيرها

يعرض الباحثون فى هذا الفصل النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، من خلال ما أسفر عنه استخدام أسلوب الارتباط , وأسلوب تحليل الانحدار الخطى البسيط, و تحليل الانحدار المتعدد المتدرج، ومناقشتها، وتفسيرها وذلك فى ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، واستنتاج بعض التوصيات المترتبة عليها، وفيما يلي عرض لتلك النتائج.
أولاً : نتائج الفرض الرئيسى: ينص الفرض الرئيسى على أنه " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التشريعات البيئية وبين سبل الحد من المشكلات البيئية المعاصرة".
وللتحقق من هذا الفرض قام الباحثون باستخدام معامل الارتباط للكشف عن وجود علاقة بين المتغيرين، ويوضح جدول (٤) قيمة معامل الارتباط بين الاقسام من الاول الى الخامس وبين القسم السادس .

جدول (٤): معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لدى عينة الدراسة (ن = ١٠٠)

المكونات	آثار للمشكلات البيئية المعاصرة.
التزام جهاز شؤون البيئة بتطبيق التشريعات البيئية.	** ٠,٨١٥
التزام جهاز شؤون البيئة بتدريب العاملين.	** ٠,٦٥٥
التزام جهاز شؤون البيئة بعمل حملات توعية وتثقيفية لنشر اثار المشكلات البيئية المعاصرة وسبل التشريع في الحد منها.	** ٠,٦٠٢
التزام جهاز شؤون البيئة بتطبيق مبدأ الجزاء والعقاب.	** ٠,٧١١
مدى تطور التشريعات البيئية المنوطة بحماية البيئة.	** ٠,٦٧٥
الدرجة الكلية لاستبيان الأقسام من الاول الى الخامس	** ٠,٨٢٧

** مستوى دلالة (٠,٠١)

يتضح من جدول (٤) ان جميع قيم معامل الارتباط، قيم دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠١)، مما يعني قبول الفرض أي أنه "هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التشريعات البيئية وبين سبل الحد من المشكلات البيئية المعاصرة"، كما يتضح من الجدول أيضاً ما يلي :

- ١- وجود علاقة إرتباطية موجبة دالة إحصائياً بين الحد من المشكلات البيئية وتطور التشريعات البيئية.
- ٢- وجود علاقة إرتباطية موجبة دالة إحصائياً بين سبل الحد من المشكلات البيئية وتطور التشريعات البيئية.
- ٣- وجود علاقة إرتباطية موجبة دالة إحصائياً بين سبل الحد من المشكلات البيئية وتدريب العاملين في جميع مستويات الادارة بجهاز شؤون البيئة.
- ٤- وجود علاقة إرتباطية موجبة دالة إحصائياً بين سبل الحد من المشكلات البيئية وتفعيل مبدأ الجزاء والعقاب بجهاز شؤون البيئة.

٥- وجود علاقة إرتباطية موجبة دالة إحصائيًا بين سبل الحد من المشكلات البيئية والتوعية والمعرفة المجتمعية للتشريعات البيئية.

النتائج

- هناك الكثير من مشكلات البيئة المعاصرة والعديد من هذه المشكلات يتعلق بعناصر البيئة المختلفة مثل تلوث الهواء وتلوث التربة وتلوث المياه وذوبان الثلوج والجليد في القطبين.
- استمرار الإنسان في استخدام عناصر البيئة بهذه الطريقة يؤدي إلى وجود الكثير من المشكلات البيئية.
- عملت الدولة المصرية على حماية البيئة، وذلك من خلال العديد من الإجراءات والقوانين والكثير من الأحكام الدستورية.
- دستور عام ٢٠١٤م. هو الدستور الذي وضح الصورة الفعلية والحقيقية الشاملة التي يجب أن تكون عليها حماية البيئة المصرية .
- فقد نصت مواد هذا الدستور على العمل على حماية البيئة في المادة (٤٤) و(٤٥) و(٤٦) و(٧٩) و(٣٠) و(٢٢٤).
- هناك الكثير من القوانين والتي تم إصدارها، بخصوص كل من البيئة ونهر النيل، ومن هذه القوانين التي تتعلق بالبيئة القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤م. وكذلك القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٩٤م. والمكمل للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤م. كما صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢م. والقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٦م.
- المنظمات الدولية والإقليمية والأفراد اهتم كل منهم بالبيئة والمحافظة عليها، أيضًا المحافظة على المجري المائي لنهر النيل.

- حماية البيئة وحماية المجري المائي لنهر النيل من الموضوعات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإنسان.

التوصيات

- تفعيل وتطوير قوانين حماية البيئة بحيث تتضمن عقوبات صارمة ضد كل من يساهم أو يشارك في تلويث البيئة، ووضع ضوابط "بيئية" للنشاط الاقتصادي وعمليات التصنيع.
- تفعيل الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة.
- فرض عقوبات قاسية لكل من يقوم بصرف النفايات والمخلفات في البيئة.
- سرعة تنفيذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين.
- عمل برنامج متكامل من أجل حماية ومعالجة البيئات المتضررة.
- العمل على توفير خط ساخن من أجل الإبلاغ عن المشكلات البيئية.
- القيام بحملات قومية من أجل التوعية البيئية وترشيد استهلاك المياه والحفاظ على الموارد الطبيعية.
- وضع مقررات دراسية تهتم بالتوعية البيئية للطلاب في مراحل التعليم المختلفة لتربية أجيال على وعي بأهمية البيئة وما تمثله للإنسان.
- تفعيل الدور الأهلي في حماية البيئة، عن طريق تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في حماية البيئة.
- الاهتمام بالتشجير الذي يقلل نسب التلوث البيئي، عن طريق امتصاص الغازات الضارة، ويتضمن تشجير المدن، والقرى، والمصانع، والمدارس.
- إقامة أحزمة خضراء حول المدن.

المراجع

- الأحمد الكريم (٢٠١٨): الاطار القانوني لبيع حصص التلوث ,دراسة تحليلية في ضوء بروتوكول اتفاقية كيوتو بشأن الاحتباس الحراري وتغير المناخ.
- أبو دف،: محمود خليل، التلوث الثقافي لدى الشباب في المجتمع الفلسطيني ودور التربية في مواجهته، كلية التربية الجامعة الإسلامية، غزة، مجلة الجامعة الإسلامية المجلد التاسع، العدد الثاني، (٢٠٠١).
- الخولى، سالم إبراهيم، (٢٠٠٧): المشكلات الاجتماعية المعاصرة في المجتمع الريفي، الطبعة الأولى، كلية الزراعة، القاهرة، جامعة الأزهر، دار الندى للطباعة والنشر.
- الريدي، (٢٠١١): جمال حسين، التلوث الاجتماعي بعد ثورة ٢٥ يناير وأثره على الانتماء المجتمعي والبيئة الاجتماعية في الريف، دراسة لبعض العوامل المتصلة بالتلوث الاجتماعي في قرية بني محمد سلطان بمحافظة المنيا.
- الفراك، أحمد (٢٠٢٠): التربية البيئية وسؤالا التنمية والأخلاق، نحو وعي بيئي جديد، سلسلة كتب جماعية محكمة (٣)، إصدارات مركز فاطمة الفهرية للأبحاث والدراسات (مفاد) مطبعة دار القلم الرباط الطبعة الأولى.
- الزبيدي، (١٨٠٠): محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) تاج العروس من جواهر القاموس - المحقق: مجموعة من المحققين الناشر: دار الهداية (١/ ١٥٧)
- المؤتمر الجنوبي الأول، (٢٠١٧) مقاربات بيئية علمية، الطبعة الأولى، منشورات دار بريد بيروت لبنان.
- حسين، سحر أمين، (٢٠١٠): موسوعة التلوث البيئي ، Al Manhal.
- حسن، (٢٠١٤): الأهمية النسبية لقطاع التعدين في الاقتصاد القومي المصري (دراسة تطبيقية) مع الاستفادة من الخبرة الصينية. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة.

- ساعد هماش: سيوسولوجيا البيئة في ظل المدارس النظرية والاتجاهات المفسرة، جامعة باتنة، مجلة الباحثون الاجتماعي، العدد ١٣، (٢٠١٧).
- عصام، كرار (٢٠١٥): الإنسان والبيئة مشكلات معاصرة: جامعة غرب كردفان.
- محمد عيد بليغ: المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، المجلة العربية للإدارة، (٢٠١٨).
- محمد، (١٩٦٠): محمد محمود؛ والفراء، طه عثمان، المدخل إلى علم الجغرافيا والبيئة - الناشر: دار المريخ الطبعة: الرابعة
- Vienna Convention , (1968): on the Law of Treaties concluded by United Nations General Assembly Resolution 2166
- Convention on the Law of Non-Navigational , (1997): Uses of International Watercourses

CONTEMPORARY ENVIRONMENTAL PROBLEMS AND LEGISLATIVE WAYS TO REDUCE THEM

Amr E. Abd El-Salam⁽¹⁾; Faisl Z. Abd El-Wahed⁽²⁾;
Nabil M. Hassn⁽³⁾ and Mohamed A. Elkhateb⁽⁴⁾

- 1) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University 2) Faculty of Law, Ain Shams University 3) police Academy 4) National Research Center

ABSTRACT

Environmental problems vary with the diversity of their sources, and the state makes every effort to protect the environment from one society to another, and this is based on the natural conditions, the size and diversity of the existing resources, as well as the population density

and the diversity of economic development and social systems. These problems have been exacerbated in various societies as a result of their reliance on rapid development methods, which in turn lead to the severe exploitation of environmental resources, using modern technologies in many times that are not suitable for environmental conditions. Moreover, the policy of providing the required service is not commensurate with the urban and rural community and the data of what is in it, which contributes to increasing rates of environmental degradation and consequently environmental problems.

In preparing the applied part of this study, the researchers used the descriptive analytical method for a sample of (50) employees of the Environmental Affairs Agency in Cairo Governorate. A questionnaire was distributed to the sample under study and some explanations were provided by the researchers.

The study came to the following conclusion: There are many contemporary environmental problems, and many of these problems, which vary and differ in nature, harm the environment and harm humans at the same time, and among these problems are related to various elements of the environment such as air pollution, which is one of the major problems that make the atmosphere Contaminated with toxic, harmful and asphyxiating gases In view of the increase in industrial and agricultural activity that leads to disruption of the environmental system, due to weak legislation and laws regarding this problem, and among the most important recommendations is the activation and development of environmental protection laws to include strict penalties against anyone who contributes or participates in polluting the environment, and setting “environmental” controls for economic activity and manufacturing operations .